الأمم المتحدة S/2016/326

مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تيكيدا أليمو، اسمحوا لي بأن أقدم التوضيحات التالية فيما يتعلق باحتلال إثيوبيا لأراض خاضعة للسيادة الإريترية، بما فيها بلدة بادمي.

يُذكر أن المادة ٤ من اتفاق الجزائر للسلام المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نصت على إنشاء لجنة، هي لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، لتعيين الحدود بين البلدين الجارين في قرار نهائي وملزم. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر على ما يلي:

> يوافق الطرفان على إنشاء لجنة محايدة للحدود تتألف من خمسة أعضاء تُسند إليها ولاية تعيين ورسم الحدود المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة في عهد الاستعمار على أساس المعاهدات ذات الصلة المبرمة في عهد الاستعمار (١٩٠٠ و ١٩٠٢ و ١٩٠٨) والقانون الدولي الساري. ولا تكون للجنة سلطة اتخاذ قرارات حسب مقتضى الإنصاف والحسنى.

ووفقا لهذه الولاية، أنجزت اللجنة مهمتها وأصدرت قرارها النهائي بشأن تعيين الحدود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وبدأت على الفور عملية ترسيم الحدود. وكانت مرحلة ترسيم الحدود النهائية والملزمة واجبة التطبيق بوضوح مثلما كانت مرحلة تعيين الحدود. غير أن إثيوبيا بدأت على الفور في عرقلة أنشطة اللجنة لترسيم الحدود وعملية نصب الأعمدة استنادا إلى خط تعيين الحدود الذي كانت قد حددته اللجنة بوضوح في قرارها الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأشارت اللجنة باستمرار إلى أن تلك العرقلة من جانب إثيوبيا ليست سوى تعبير عن عدم الرضا عن الاستنتاجات الموضوعية للجنة. وفي هذا الصدد، أفاد رئيس اللجنة، إليهو لوترباخت، في رسالة وجهها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى



الرجاء إعادة استعمال الورق

وزير خارجية إثيوبيا حينذاك، سيوم ميسفين، أنه يبدو أن حقيقة الأمر تكمن في عدم رضاء إثيوبيا عن مضمون قرار تعيين الحدود الصادر عن اللجنة، وسعيها، منذ عام ٢٠٠٢، إلى إيجاد سبل لتغييره.

وقامت اللجنة، الرافضة لما تبديه إثيوبيا من تعنت وما تقوم به من عرقلة، وفاءً منها بمسؤوليتها وولايتها بموجب الاتفاق، بترسيم الحدود الإريترية الإثيوبية من خلال إحداثيات دقيقة للغاية ومضبوطة من الناحية التقنية. وفي هذا الصدد، كتبت اللجنة إلى الطرفين المعنيين وإلى الأمين العام بان كي مون تخبرهم بأنها قد أوفت بالمسؤوليات المنوطة بها وأنها قد أنهت بشكل لا لبس فيه عملية التحكيم المسندة إليها. وأفادت أنها قد قررت أن الحدود ستعتبر تلقائيا أنها رسمت بنقاط الحدود المذكورة في مرفق رسالتها وأنه يمكن اعتبار أن ولاية اللجنة قد تمت.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أرسلت اللجنة أيضا إلى الطرفين نسخا موقعة من ٤٥ خريطة أعدت بمقياس ٠٠٠ ٢٥: ١ تتضمن ترسيم الحدود بالإحداثيات وأودعت نسخة لدى قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة كمرجع للجمهور. ولذلك، فمهما قالت إثيوبيا، فإن الحدود بين إريتريا وإثيوبيا معينة ومرسومة. وعبارة ''نهائي وملزم'' تعني أن القرار نهائي وملزم.

وتحاول إثيوبيا باستمرار إخفاء عدم قبولها لقرارات اللجنة النهائية والملزمة المتعلقة بتعيين الحدود وترسيمها بحيل شتى لا تنطلي على أحد، ولا يقوم أي منها على أساس قانوني. ففي البداية، ادعت أنها تسعى إلى الحصول على ''تفسير'' لقرار تعيين الحدود في طلب طويل وجهته إلى اللجنة لم يكن (مثلما أشارت اللجنة بوضوح في رفضها للطلب الإثيوبي) سوى تظلم من مضمون قرار اللجنة بشأن موقع الحدود القانونية بين إريتريا وإثيوبيا. ثم بدأت في توطين إثيوبيين لم يعيشوا قط في المنطقة الحدودية في أراض أقرت اللجنة وقررت أنها أراض خاضعة لسيادة إريتريا، متجاهلة الأمر الصادر عن اللجنة بإنهاء برنامج التوطين هذا على الفور. وتتمثل حيلتها الحالية، التي ألبستها لباس ''الحوار''، في المطالبة بأن تتفاوض إريتريا على موقع الحدود، مدعية أن ''اللجنة قد ارتكبت أخطاء'' في قراريها المتعلقين بتعيين الحدود وترسيمها يتعين على البلدين تصويبها.

ولا يوجد نص في اتفاق الجزائر يمنح إثيوبيا الحق في رفض قرارات اللجنة النهائية والملزمة المتعلقة بتعيين الحدود وترسيمها وفي التشكيك فيها وفي تعديلها أو في فرض شروط على إريتريا. وليس لإريتريا ولا لإثيوبيا صلاحية الاعتراض على قرارات اللجنة النهائية والملزمة المتعلقة بتعيين الحدود وترسيمها. ولا يحق لإثيوبيا أن تطالب بتنازلات من أي نوع

مقابل إخلاء أراض خاضعة للسيادة الإريترية، بما فيها بلدة بادمي. إن إثيوبيا تطالب بلا شك بأن تتنازل لها إريتريا عن أراض خاضعة للسيادة الإريترية في إطار عملية تطلق عليها اسم ''حوار''. وليس هذا ''الحوار'' سوى عملية لأخذ أراض إريترية رهينة من أجل انتزاع تنازلات.

وإذا أرادت إثيوبيا تحسين العلاقات مع إريتريا، فيجب عليها أن تحترم التزاماتها بموجب الاتفاق وبموجب ميثاق الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي الخاضعة للسيادة الإريترية التي تحتلها، ومنها بلدة بادمي. وإذا سُمح لإثيوبيا بأن تتنصل من مسؤوليتها بتحديها سلطة اللجنة، التي هي هيئة أعطاها الطرفان ولاية كاملة للتوصل إلى قرار نهائي وملزم وأقرها مجلس الأمن، فإن إريتريا ستواجه مجموعة لا نهاية لها من المطالب الإضافية، وسوف تطلب إثيوبيا وتفرض شروطا جديدة بذريعة الحوار.

والسابقة التي سيشكلها التغاضي عن سلوك إثيوبيا ستكون خطيرة للغاية على حل النزاعات الحدودية وعلى استقرار الحدود الدولية، وستؤدي إلى تقويض الاحترام الذي يجب أن تبديه الدول لمعاهدات السلام التي توقعها، امتثالا لأحكام الفصل السادس من الميثاق. ومهما رغبت إثيوبيا في ممارسة صلاحية غير قانونية للاعتراض على قرارات اللجنة بذريعة ''الحوار''، فإن هذه الصلاحية تتنافى تماما مع أحكام اتفاق الجزائر النهائي والملزم الذي وقعه قائدا البلدين والذي أقره مجلس الأمن في نهاية حرب الحدود. ويتعين أن يعلن مجلس الأمن بوضوح أن سلوك إثيوبيا غير مقبول. ويجب على إثيوبيا أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة والتزامها بموجب الاتفاق وقرار اللجنة النهائي والملزم بشأن تعيين الحدود لعام ٢٠٠٢ وقرارها النهائي والملزم بشأن ترسيم الحدود لعام ٢٠٠٧. ويجب على إثيوبيا أن تمتثل لأحكام الفقرة ١٥ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر للسلام التي تنص على ما يلي:

> يوافق الطرفان على أن تكون القرارات الصادرة عن اللجنة بخصوص تعيين الحدود ورسمها نهائية وملزمة. ويحترم كل طرف على هذا الأساس ما عين من حدود، فضلا عن السلامة الإقليمية للطرف الآخر وسيادته.

ويجب على مجلس الأمن بالتالي أن يحث إثيوبيا على الانسحاب على الفور بدون قيد أو شرط من الأراضي الخاضعة للسيادة الإريترية، بما فيها بلدة بادمي. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يضمنا احترام اتفاق الجزائر. وأخير وليس بآخر، يجب إحقاق العدل. فلا ينبغي السماح لأي بلد صغيرا كان أم كبيرا باحتلال أراض خاضعة لسيادة بلد آخر.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن، أنه بمجرد أن تخلي إثيوبيا الأراضي الخاضعة للسيادة الإريترية، بما فيها بلدة بادمي، ستكون إريتريا على استعداد لتطبيع علاقاتها مع إثيوبيا والدخول معها في حوار بناء بشأن المسائل التي تهم الشعبين الإثيوبي والإريتري وكذلك استقرار منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جرما أسمروم تسفاي
السفير والممثل الدائم